

Distr.: General
30 January 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة عشرة

٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تقرير وطني مُقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

إثيوبيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يُعبّر عن رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-10705 250214 060314



* 1 4 1 0 7 0 5 *

مقدمة

١- قدّمت حكومة إثيوبيا تقرير الجولة الأولى لاستعراضها الدوري الشامل عام ٢٠٠٩ وهي منذ ذلك الحين تُنفذ التوصيات التي قبلتها. وقدمت إثيوبيا أيضاً تقارير إلى هيئات المعاهدات.

متابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

٢- يُقدم هذا التقرير أحدث المعلومات المتعلقة بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والتي قبلتها إثيوبيا، وعن التقدم المحرز منذ التقرير الأخير. فقد عُقدت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حلقة عمل وطنية تشاورية شاركت في تنظيمها وزارة الخارجية، واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، بدعم تقني من المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ركّزت على التوعية بالتوصيات المقبولة وعلى تنفيذها. (التوصيات ٢ و ٩٦ و ٩٨)

٣- وقد اتخذت الحكومة عدداً من التدابير لضمان التنفيذ الناجح لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، بينها تدابير تشريعية إضافية للمضي في تعزيز المؤسسات التي تُؤدي دوراً مركزياً في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويمثّل اعتماد مجلس نواب الشعب لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان أحد التدابير الناجحة. (التوصيتان ٣ و ٩٨)

منهجية إعداد التقرير

٤- أنشأت اللجنة التوجيهية الوطنية لحقوق الإنسان فريقاً مؤلفاً من موظفين على المستوى المتوسط لتنسيق عملية الإبلاغ وإعداد هذا التقرير. وأجرت الحكومة مشاورات مع الجهات المعنية للحصول على المعلومات والتماس الملاحظات والاقتراحات التي استُخدمت في إعداد هذا التقرير. ونظّم الفريق حلقة عمل تشاورية وحلقة عمل وطنية للتصديق على التقرير. بمشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

الضمان الدستوري لحقوق الإنسان

٥- يمثل دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية الأساس الذي تستند إليه حماية حقوق الإنسان والقاعدة التي يقوم عليها بناء النظام الديمقراطي للبلد. إذ ينص الدستور في مادته ٩(٤) على أن الاتفاقات الدولية التي صدّقت عليها إثيوبيا تشكّل جزءاً لا يتجزأ من قانون البلد، كما يكرس في المادة ١٣ مسؤولية جميع فروع الحكومة عن احترام وضمن احترام الحقوق والحريات الأساسية.

التشريعات الوطنية

٦- يسنّ مجلس نواب الشعب (الهيئة التشريعية الاتحادية في إثيوبيا) القوانين التي تزيد من تعزيز نظام حقوق الإنسان في البلد. (التوصيتان ٩ و ١١) وتشمل أهم القوانين التشريعية الاتحادية ما يلي:

- إعلان مكافحة الإرهاب رقم ٦٥٢/٢٠٠٩؛
- إعلان وضع مدونة قواعد سلوك انتخابية للأحزاب السياسية رقم ٦٦٢/٢٠٠٩؛
- إعلان التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٦٧٦/٢٠١٠؛
- إعلان تأسيس المجلس الاتحادي للإدارة القضائية (بصيغته المعدلة) رقم ٦٨٤/٢٠١٠؛
- التأمين الصحي الاجتماعي: الإعلان رقم ٦٩٠/٢٠١٠؛
- إعلان التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال رقم ٧٣٧/٢٠١٢؛
- إعلان تسجيل وقائع الأحوال المدنية الحيوية وبطاقات الهوية الوطنية رقم ٧٦٠/٢٠١٢؛
- إعلان التصديق على اتفاق التمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية والخاص بتمويل مشروع تنمية ريادة المرأة للأعمال رقم ٧٦٤/٢٠١٢؛
- إعلان التصديق على اتفاق التمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية بعد تعديله وإعادة صياغته لتوفير تمويل إضافي لمشروع إمدادات المياه والمرافق الصحية في المدن رقم ٧٦٥/٢٠١٢.

السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية

٧- اعتمدت إثيوبيا سياسات واستراتيجيات وطنية تفسح المجال أمام التنمية الاقتصادية والتحوّل السياسي. وتنفّذ الحكومة خطة النمو والتحوّل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، التي تنطوي على رؤية متوسطة الأجل لتحويل البلد إلى اقتصاد من فئة الدخل المتوسط يسود فيه، من خلال مشاركة الشعب بإرادة حرة، الحكم الديمقراطي والإدارة الرشيدة والعدالة الاجتماعية، وتخليصه في الوقت نفسه من براثن الفقر. وتتناول الخطة قضايا الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والإدارة الرشيدة.

٨- وسجّلت إثيوبيا نمواً اقتصادياً عالياً خلال السنوات العشر الماضية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣، إذ بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٠,٩ في المائة. ولا تزال الزراعة حتى الآن محرك الاقتصاد الإثيوبي. ومن الاتجاهات الاستراتيجية لخطة النمو

والتحوّل السعي إلى ضمان إنتاجية الحيازات الزراعية الصغيرة من خلال تحسين الممارسات الزراعية. وقد بلغ متوسط النمو السنوي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ٩,٣ في المائة و١٢,٢ في المائة و١٢,٤ في المائة على التوالي. وتسعى إثيوبيا إلى مواصلة زيادة تطوير الهياكل الأساسية لشبكة طرقها وسككها الحديدية وهياكلها الأساسية في مجالات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإلى تطوير إمدادات مياه الشرب وشبكات الري، والتنمية الحضرية، وتطوير مجال البناء من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير الرعاية الاجتماعية. ووضعت الحكومة خططاً لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام يُسهم في القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من قبيل تخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين فرص التعليم، وتوفير الخدمات الصحية لعامة الجمهور. وأسهم كل من البيئة المستقرة للاقتصاد الكلي في البلد ومعدل النمو معاً رقيمين في تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان.

سياسة العدالة الجنائية

٩- في عام ٢٠١٠، وضعت الحكومة سياسة مُعزّزة للعدالة الجنائية بهدف ضمان السلم والأمن لمواطنيها والنهوض بالديمقراطية والإدارة الرشيدة وتعزيزهما. وترسم هذه السياسة استراتيجية وطنية لمنع الجريمة تهدف إلى تحسين التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها وإلى ضمان الكفاءة والإنصاف في عملية العدالة الجنائية. كما تهدف إلى ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء، واتخاذ إجراءات قضائية سريعة ومنصفة، ومراعاة الأصول القانونية في التعامل مع المتهمين، لا سيما المتهمون من الفئات المستضعفة والجرمون الأحداث، بما يُعزّز احترام الحقوق والحريات الفردية. (التوصية ١٠)

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

١٠- اعتمدت حكومة إثيوبيا خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لوضع آلية شاملة وهيكلية ترمي إلى تعزيز احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية التي يضمنها الدستور. وقد وُضعت هذه الخطة بعد عقد اجتماعات وحلقات عمل تشاورية بهدف زيادة مشاركة الهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والجمهور عموماً. وتستعرض الخطة حالة حقوق الإنسان في البلد، وتحدد المشاكل المحتملة وتضع الحلول الممكنة. كما تتناول الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوق الفئات المستضعفة، والحق في بيئة نظيفة، والحق في التنمية. وأنشئت لجنة وزارية لتنسيق شؤون خطة العمل تضم ستة وزراء إضافة إلى أعضاء لجنة حقوق الإنسان، وذلك لتوجيه وإدارة أقسام الرصد والتقييم المنشأة على الصعيد الاتحادي والإقليمي والإشراف عليها. (التوصيتان ٣ و ٩٧)

الديمقراطية والإدارة الرشيدة

١١- أُجريت الانتخابات الوطنية وفقاً للقانون لتشجيع مشاركة الجمعيات وعامة الجمهور في صنع القرار. وتأسست أنواع مختلفة من الجمعيات التي تعمل على حماية مصالح المجموعات التي تمثلها.

١٢- وأجرى المجلس الانتخابي الوطني الإثيوبي انتخابات حرة ونزيهة للمجلسين التشريعيين. وقد نظم المجلس الانتخابي الوطني الإثيوبي، منذ تأسيسه، أربعة انتخابات وطنية شملت انتخابات فرعية وانتخابات محلية واستفتاء. وأجريت الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس نواب الشعب ومجالس الولايات في جميع أنحاء البلد. وبلغ مجموع الدوائر الانتخابية ٥٤٧ دائرة ومجموع مراكز الاقتراع ٤٣ ٥٠٠ مركز. ويعقد مجلس نواب الشعب عادة المنتديات ويوجه نداءات عامة إلى جميع الجهات المعنية من أجل التعليق على مشاريع القوانين المقترح اعتمادها أو مناقشة هذه المشاريع وتقديم توصيات بشأنها. (التوصية ٦٤)

١٣- وأطلقت الحكومة البرنامج الوطني بشأن الإدارة الرشيدة، الذي يركّز على إدارة الوظيفة العمومية. وقد شكّل تأسيس وزارة الخدمة المدنية معلماً هاماً نحو تعزيز هيكل الإدارة الرشيدة. فهي مكلفة بمهمة تنفيذ ميثاق المواطن، الذي صدر كدليل يجعل الخدمات التي يقدمها موظفو الخدمة المدنية أكثر شفافية وفعالية وكفاءة، كما يتيح لعامة الجمهور مساءلة هؤلاء الموظفين ويوعي المواطنين بحقوقهم.

الإطار المؤسسي

اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان

١٤- فتحت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان مكاتب فرعية لها في ولايات أمهرة، وأوروميا، وغامبلا، والمنطقة الصومالية، وتيغراي، وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وترجمت اللجنة أيضاً صكوك حقوق الإنسان إلى اللغة الأمهرية ولغة أوروميا ولغة تيغريغنا واللغة الصومالية ولغة العفر. (التوصيات ٤ و ٥ و ٨)

مؤسسة أمين المظالم

١٥- قدمت مؤسسة أمين المظالم إسهامات هائلة في تعزيز الإدارة الرشيدة، بما في ذلك من خلال التحقيق في ادعاءات إساءة الجهاز التنفيذي استخدام السلطة. وتتلقي المؤسسة أيضاً عدداً متزايداً من الشكاوى الإدارية من عامة الجمهور، مما يعكس تزايد ثقة المواطنين بهذه المؤسسة. ونجحت المؤسسة في استخدام وسائل الإعلام لإذكاء الوعي العام. (التوصية ٥)

اللجنة الاتحادية للأخلاقيات ومكافحة الفساد

١٦- تعمل اللجنة الاتحادية للأخلاقيات ومكافحة الفساد على منع جرائم الفساد والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها. فعلى سبيل المثال، تلقت اللجنة عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ ما مجموعه ٢ ٩١٥ بلاغاً بمعلومات سرية وشكاوى بينها ١ ٥٨٤ فقط تقع ضمن اختصاصها و٤٠٥ منها ما زالت قيد التحقيق. وبلغ معدل الإدانة لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ نسبة ٩٦,٦ في المائة. وأنشأت سبع من أصل تسع ولايات إقليمية لجانها الخاصة لمكافحة الفساد.

الهيئات القضائية

١٧- واصلت المحكمة العليا ومحكمة الدرجة الأولى والمحكمة الابتدائية على مستوى الأقاليم الاتحادية، التقيّد في مهامها بمبدأي النزاهة والاستقلالية، كما واصلت عملها كمنبر لحماية حقوق الإنسان. وتتلقى المحاكم في هذا المجال المساعدة من مجالس الإدارة القضائية على صعيد الاتحاد والأقاليم، وهي مجالس تأسست عملاً بالإعلان رقم ٦٨٤/٢٠١٠. وتتولى هذه المجالس تعيين القضاة وصياغة وإنفاذ مدونة الأحكام التأديبية الخاصة بالقضاة، كما تتخذ قرارات بشأن توظيف القضاة ونقلهم ومرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم واستحقاقاتهم الطبية. وعلاوة على ذلك، تتعزز إقامة العدل بإجراءات منح التراخيص للمحامين ومدونة قواعد السلوك للمحامين والمدعين العامين. (التوصية ١١)

١٨- وأنشأت المحكمة العليا الاتحادية مكتب مشروع عدالة الأطفال بهدف ضمان اتساق قوانين البلد وممارساته مع الدستور ومع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل التي صدّقت عليها إثيوبيا. ويشارك هذا المكتب كذلك في إدارة عدالة الأطفال في البلد. واعتمدت المحاكم الاتحادية والإقليمية في مجالس القضاء المدني ومجالس القضاء الجنائي أطراً ملائمة للأطفال تنظر في القضايا التي يشارك فيها الأطفال كأطراف أو ضحايا أو شهود. وهذه الأطر غير رسمية وتوفّر لها التكنولوجيات الحديثة. كما يوظّف فيها مرشدون اجتماعيون يسعون إلى التقليل من رهبة المكان وجعله ملائماً للأطفال. وأنشأ مكتب المشروع مؤخراً مركز الحماية القانونية للأطفال الذي ييسّر توفير مساعدة قانونية مجانية وخدمات نفسية - اجتماعية من خلال نظام إحالة. وبناءً عليه، حصل ٤ ٠٠٠ طفل على المساعدة بينهم ٢ ٦٠٧ أطفال استفادوا من المساعدة القانونية في قضايا مدنية، و٩٧٣ طفلاً في قضايا جنائية، وهي مساعدة تُقدّم للجانحين الأحداث. وحصل ٥٣٢ طفلاً على خدمات نفسية واجتماعية منذ أن بدأ المركز عمله عام ٢٠١٣. (التوصية ١٢)

هيئة تسجيل وقائع الأحوال المدنية الحيوية

١٩- اصدر إعلان تسجيل وقائع الأحوال المدنية الحيوية وبطاقات الهوية الوطنية لإيجاد آلية للتسجيل في البلد ولتخزين البيانات على نحو مناسب. وأصدر مجلس الوزراء اللائحة ٢٧٨/٢٠٠٥ المنشئة لهيئة تسجيل وقائع الأحوال المدنية الحيوية المسؤولة أمام وزارة العدل. وقد بدأت الهيئة عملها بجمع بيانات تتعلق بالولادات والوفيات والزيجات وحالات الطلاق وإعلانات الغياب التي كانت مشتتة في مؤسسات مختلفة. وتعمل الهيئة أيضاً مع الحكومات الإقليمية على إنشاء هيئات مماثلة في جميع الأقاليم لضمان تسجيل فعال للأحوال المدنية. وأنشئ مجلس وطني للإشراف على أعمال الهيئة وتنسيقها. (التوصية ٤٣)

الواجبات والالتزامات القانونية الدولية

٢٠- صدقت إثيوبيا على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ (التوصية العالقة ١ والتوصية ١١)

٢١- وقدمت إثيوبيا تقارير بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. (التوصية ١٤)

الحقوق المدنية والسياسية

حرية الدين

٢٢- أنشأت الطوائف الدينية الرئيسية في إثيوبيا المجلس المشترك بين الأديان، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لتمكين المؤسسات الدينية من النهوض بالأديان بجرية ومن دون انتهاك الحقوق الدستورية لأي كان، ولتعزيز التسامح الديني وثقافة السلم من خلال المشاركة الدينية. ونظّم المجلس عدة مؤتمرات توعوية؛ بينها حلقة عمل وطنية واثنتان إقليميتان للتشاور وتقاسم الخبرات شارك فيها ٨٧٠ زعيماً دينياً ومنظمة دينية. وركزت حلقات العمل هذه على مسائل تتعلق بالممارسات التقليدية الضارة كتنشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والصحة الإنجابية للأمهات والشباب.

٢٣- ويمارس أتباع الديانات المختلفة أيضاً وبحرية حقهم في إنشاء مؤسسات للتعليم الديني، وفي نشر وتوزيع الكتب والصحف والمجلات الدينية. وامتثالاً للمبدأ الدستوري المتمثل في فصل الدين عن الدولة، تستطيع جميع المؤسسات الدينية انتخاب زعمائها وفقاً لأنظمتها الداخلية. وعلاوة على ذلك، تمكنت الحكومة من معالجة المظالم الإدارية التي قدمها أتباع مختلف الديانات ووجدت حلولاً سلمية لها. وأدارت وزارة الشؤون الاتحادية مشاورات في عام ٢٠١٠ بين زعماء المجموعتين المسيحية والمسلمة لحل مشكلة محددة في إحدى المناطق. (التوصية ٥٠)

حرية التعبير والتجمع

٢٤- يشجع الدستور حرية وسائط الإعلام الجماهيري بحظره للرقابة. وينص إعلان حرية وسائط الإعلام والوصول إلى المعلومات، الذي يهيئ ظروفاً ملائمة تعزز حرية وسائط الإعلام واستقلاليتها، على أن للمواطنين الحق في ابتكار وإقامة خدمات إعلامية. وينص هذا الإعلان أيضاً على أنه لا يجوز لأي شخص أو كيان يملك رخصة بث على نطاق الوطن ممارسة الرقابة على أي شركة حائزة على رخصة في السوق نفسها أو في سوق متداخلة معها. وقد أُخذ هذا الإجراء التشريعي بغية ضمان تنوع الآراء وتعددتها في جميع المنابر الإعلامية. (التوصيتان ٦١ و ٦٢)

٢٥- وخصصت الحكومة، اقتناعاً منها بحاجة البلد إلى تنويع هياكل البث الأساسية، مبلغاً كبيراً من ميزانيتها لإطلاق ١٢ قناة تلفزيونية إضافية كي ينعم المواطنون بتعددية الآراء. وأصدرت الحكومة أيضاً لوائح وتوجيهات تتعلق بسير عمل وسائط الإعلام. ويشمل ذلك توجيهات تتعلق بما يلي: خدمات البث الإذاعي التجارية، وخدمات البث الإذاعي في المجتمعات المحلية، ومعالجة التظلمات عبر خدمات البث الإذاعي، وخدمات اشتراكات البث الإذاعي. وتلقى موظفو العلاقات العامة الاتحاديون التدريب على هذه التوجيهات ووضعت آلية للإجراءات المتعلقة بالإبلاغ لوسائط الإعلام. وفي السنوات الأربع الماضية، حصلت ثماني هيئات إعلامية عامة وخمس هيئات إعلامية خاصة على رخص بث، فضلاً عن أن ست عشرة صحيفة عامة وخاصة وستاً وعشرين مجلة انضمت إلى سوق وسائط الإعلام. وبدأت محطات إذاعات المجتمعات المحلية التي تُبث برامج باللغات المحلية توفر خدماتها الإذاعية أيضاً. (التوصية ٦٠)

٢٦- وأنشأت الحكومة فرقة عمل وطنية ترأسها مؤسسة أمين المظالم وتتشكل من المكاتب الحكومية ذات الصلة، مهمتها الإشراف على تنفيذ إعلان توفير حرية وسائط الإعلام والوصول إلى المعلومات رقم ٢٠٠٨/٥٩٠ الذي يضمن لجميع الأشخاص الحق في التماس المعلومات من الهيئات العامة والحصول عليها وتعميمها. ويجري إعداد مشاريع تشريعات مختلفة لتنفيذ الإعلان، بينها الإعلان بشأن إفشاء المعلومات الحمية، وإعلان حماية

المعلومات المصنفة، ولائحة الوصول إلى المعلومات مقابل دفع رسوم. ونظمت مؤسسة أمين المظالم دورات تدريبية لـ ٣٩٩ ٤ شخصاً بينهم مسؤولون حكوميون وموظفو علاقات عامة وصحافيون. وأجريت دراسة استقصائية أساسية عن الحالة الراهنة لتوفير الحكومة للمعلومات، وذلك بالتعاون مع معهد أبحاث النظامين القضائي والقانوني. (التوصية ٦١)

٢٧- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصدرت حكومة إثيوبيا إعلان المؤسسات الخيرية والجمعيات الذي يرمي إلى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية وتعزيز إسهامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وقد اعتمد هذا القانون بعد مناقشة عامة شاركت فيها منظمات غير حكومية وجهات معنية. وكلفت هيئة المؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني بعملية التسجيل وإصدار التراخيص ومراقبة تطبيق القانون ووضع إطار شفاف للمساءلة. ويتقدم حوالي ٣٣٢ منظمة غير حكومية في المتوسط سنوياً بطلبات تسجيل منذ اعتماد الإعلان. وتعمل حالياً أكثر من ٣٠٠٠ منظمة غير حكومية وطنية ودولية بحرية في إثيوبيا. وسجلت مجموعات المدافعين عن حقوق الإنسان كمنظمات مجتمع مدني ومُنحت الحماية القانونية اللازمة. ويوفر الإعلان أيضاً بيئة قانونية مؤاتية لعمل المنظمات غير الحكومية. (التوصيات ٥١ و٥٣ و٥٤ و٥٥)

حرية عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين

٢٨- وُضع الإطار القانوني اللازم لضمان حرية عدم تعرض المواطنين للاعتقال التعسفي على نحو ما ينص عليه الدستور وعدم جواز احتجاز أي شخص دون وجود تهمة أو إدانة ضده. وقامت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بتدريب أفراد الشرطة وأفراد قوات الدفاع على كيفية الحيلولة دون حصول اعتقال أو احتجاز تعسفي. وتراقب اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ووزارة العدل السجون ومراكز الاحتجاز لضمان عدم تعرض المواطنين للاحتجاز لأسباب سياسية وعدم حبسهم تعسفاً. (التوصيات ٥٨ و٦٢ و٦٣)

احترام الأصول القانونية المرعية في سياق مكافحة الإرهاب

٢٩- يمنح إعلان مكافحة الإرهاب مجلس نواب الشعب صلاحية القيام، بناء على طلب الحكومة، بحظر إحدى الجماعات بوصفها منظمة إرهابية وصلاحية إلغاء هذا الحظر بعد إجراء تقييم للخطر الذي تشكله تلك الجماعة على سلامة وأمن البلد والسكان. ولا يجوز حظر أية منظمة ما لم يتوصل المجلس إلى استنتاج بعد إجراء مناقشة وتصويت يراعى فيهما أمن الوطن وحرية المواطنين في التعبير وتكوين الجمعيات. (التوصية ٩١)

٣٠- وتبذل الحكومة جهوداً لتوعية عامة الجمهور بالتحديات التي يفرضها الإرهاب، في إطار دورها المتمثل في ضمان أمن الوطن وحق المواطن في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. قد نظمت الحكومة حملات تثقيفية عن مبادئ مراعاة الأصول القانونية في سياق القانون

الجنائي والقانون الدستوري، كقرينة البراءة، والحق في المثل أمام قاضٍ؛ وضمان المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة، والحق في محاكمة أمام محكمة تتمتع بالكفاءة والاستقلال وال نزاهة، والحق في استئناف أحكام الإدانة. وقد أقرت المحكمة العليا مراراً بأهمية هذه الضمانات الدستورية. (التوصية ٩١)

العمل مع منظمات المجتمع المدني

٣١- عقد رئيس الوزراء ومسؤولون حكوميون كبار آخرون مناقشات مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجمعيات الشبابية والنسائية وأوساط رجال الأعمال، ونظروا في مطالبها. وتتعاون اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان مع منظمات المجتمع المدني في توفير خدمات المساعدة القضائية المجانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وإجراء بحوث تتعلق بقضايا ومنشورات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مذكرة تفاهم وقعتها مع المجتمع المدني. وتقدم اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان أيضاً الدعم المالي للمشاريع التي تنفذها الجامعات ومنظمات المجتمع المدني. (التوصية ٥٢)

انتخابات عام ٢٠١٠

٣٢- وفر الدستور وقانون الانتخابات المعدل، إلى جانب اللوائح الأخرى المتصلة بالانتخابات، إطاراً قانونياً لإجراء انتخابات نزيهة تتماشى مع الالتزامات الدولية لإثيوبيا. ووفقاً للدستور، لا يخضع المجلس الانتخابي الوطني لأي تأثير وهو قادر على إجراء انتخابات حرة ونزيهة على الصعيدين الاتحادي والإقليمي. وينص قانون الانتخابات المعدل على أن يكون أعضاء المجلس أوفياء للدستور وغير متحيزين وذوي كفاءة مهنية ويستطيعون الاضطلاع بأنشطتهم بطريقة تليق بمركزهم. وقد اتسمت انتخابات عام ٢٠١٠ أساساً بمشاركة نشطة من جميع الجهات السياسية الفاعلة وتهيئة الظروف الملائمة لجميع الأحزاب السياسية لإيصال بدائلها إلى الجمهور.

٣٣- وصاغت الأحزاب السياسية الرئيسية الأربعة مدونة قواعد السلوك الانتخابية وأقرتها ثم جرى تحسين هذه المدونة وإقرارها بالإجماع من جانب جميع الأحزاب وسُنّت، في نهاية المطاف، على شكل إعلان صادر عن مجلس نواب الشعب. (التوصية ٦٤)

٣٤- وتسجلت ٧٩ منظمة سياسية لدى المجلس وحصلت على شهادات منه. ومن بين هذه المنظمات السياسية ٢٣ منظمة تعمل على الصعيد الوطني و٥٦ تعمل على صعيد الولايات الإقليمية. وأتاحت الحكومة فرصاً متساوية أمام الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات للاستفادة من الوقت المجاني المخصص لها على محطات الإذاعة والتلفزيون العامة ولنشر أعمدة في الصحف. وخصص لجميع الأحزاب السياسية وقت بث بالاستناد إلى عدد مقاعد كل منها في المجالس التشريعية الاتحادية والإقليمية. وإعمالاً للضمانات الدستورية المتعلقة بحرية التعبير

والمشاركة العامة، وضع المجلس آليات تُيسر تقديم الأحزاب السياسية لجميع المعلومات اللازمة إلى وسائل الإعلام. وسُمح للأحزاب السياسية أيضاً بتنظيم تظاهرات. ووفقاً للإعلان المنقح المتعلق بتسجيل الأحزاب السياسية، صدرت لائحة بشأن المساعدة المالية الواجب تقديمها إلى الأحزاب السياسية ونفذت الحكومة هذه اللائحة. (التوصية ٥٩)

٣٥- واتخذ المجلس أيضاً تدابير مؤسسية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونظم المجلس دورات تدريبية وحلقات دراسية لبناء القدرات موجهة إلى الناخبين، والمسؤولين عن الانتخابات، ومراقبي الانتخابات، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمسؤولين القانونيين، والموظفين القضائيين والإداريين. واعتمد المجلس الجمعية الإثيوبية لمنظمات المجتمع المدني لتعيين مراقبين للانتخابات في مراكز التصويت وهو يوفر لهؤلاء المراقبين التدريب. ووفّر التدريب أيضاً بشأن مدونة قواعد السلوك، وحول موضوع حقوق وواجبات المواطنة والمعايير الأخلاقية، فضلاً عن تثقيف الناخب لضمان احترام المسؤولين عن الانتخابات والناخبين للدستور. وكانت الانتخابات الوطنية التي جرت عام ٢٠١٠ حرة ونزيهة واستوفت المعايير الوطنية والدولية. وسُجّلت فيها نسبة عالية من المشاركة الشعبية التي تعززت بمشاركة الجمعيات وفردى المواطنين في مراقبة الانتخابات. (التوصيتان ٦٤ و ٦٥)

٣٦- وشكّلت لجان فحص الشكاوى، كجزء من المجلس، على مستوى الأقاليم والدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع بموجب الإعلان. وتشكل هذه اللجان من ثلاثة أعضاء، رئيس مكتب الانتخابات ذي الصلة ومراقبان عامان. وتعالج هذه اللجان الشكاوى المتعلقة بتسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين، والتصويت، وفرز الأصوات، والنتائج. وينبغي إيداع الشكاوى المتعلقة بعملية الانتخابات في مركز الاقتراع لدى اللجنة التي تتخذ قراراً فورياً بشأن هذه الشكاوى. وفي حالة رفض اللجنة في أحد مراكز الاقتراع قبول الشكاوى، يجوز للمشتكي تقديمها إلى اللجنة على مستوى الدائرة الانتخابية. ويجوز الطعن لدى المجلس في القرارات المتخذة على مستوى الدائرة الانتخابية كما يجوز الطعن في قرارات المجلس أمام المحكمة العليا الاتحادية. وأودعت الأحزاب السياسية حوالي ١٢٩ شكوى في إطار هذه الآلية خلال انتخابات عام ٢٠١٠ وقدم المجلس حلولاً لهذه الشكاوى. وجرى تدريب القضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة على قانون الانتخابات وأخلاقيات الانتخابات وعلى التوجهات الخاصة بمعالجة المظالم المتعلقة بالانتخابات. (التوصية ٦٦)

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لمحة عامة

٣٧- أبدت الحكومة التزامها بالقضاء على الفقر وضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إثيوبيا عن طريق تنفيذ خططها وإقامة شراكات مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. واعتمدت قوانين جديدة ترمي إلى تحسين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية للأشخاص، ومن بينها: الإعلان المتعلق بمعاشات الموظفين العموميين، والإعلان المتعلق بمعاشات موظفي المنظمات الخاصة، وإعلان التأمين الصحي الاجتماعي. وتحمي هذه الإعلانات حقوق الموظفين العموميين وموظفي القطاع الخاص في بدلات التقاعد والمعاش التقاعدي وما يتصل بذلك من مستحقات. (التوصيتان ٧١ و ٧٤)

٣٨- وعلاوة على ذلك، تتمتع أمم إثيوبيا وقومياتها وشعوبها بالحق في تكلم لغاتها وكتابتها وتطويرها؛ كما يحق لها التعبير عن ثقافتها وتطويرها وكذلك الحفاظ على تاريخها. وقد بُذلت جهود جبارة للحفاظ على التراث والمواقع الثقافية في أنحاء عديدة من البلد. واضطلعت الحكومة بأنشطة ترمي إلى تعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان، وتعزيز الفهم المشترك للتراث وتقاسم القيم المشتركة للإسهام في تقدم المجتمع والوثام الاجتماعي. وتقوم الحكومة بتنفيذ سياسات وأطر قانونية لضمان حماية وسلامة تراث إثيوبيا الطبيعي وتراثها الثقافي المادي وغير المادي. (التوصية ٩)

٣٩- ووضعت الحكومة عدة استراتيجيات للشروع في إصلاح القطاع العام وإعادة هندسة الأعمال. وقدمت الحكومة الاتحادية الدعم للإدارات الإقليمية الناشئة التي تحتاج إلى اهتمام خاص. وعُقدت حلقات دراسية تدريبية وتوجيهية لفائدة موظفي الخدمة المدنية الاتحاديين والإقليميين من أجل زيادة فعالية عملهم وتمكينهم من التصدي للتحديات. وفي الفترة بين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠١٢/٢٠١٣، بلغ عدد موظفي الخدمة المدنية الذين التحقوا بالجامعة الإثيوبية للخدمة المدنية ٥٠١٠ موظفين حصلوا فيها على شهادات وشهادات عليا. (التوصية ٦)

٤٠- وتنفذ الحكومة خطة النمو والتحول بالاستناد إلى البرامج السابقة للتنمية المستدامة والحد من الفقر. وفي القطاع الزراعي، عُقدت دورات تدريبية للفلاحين، واعتمدت تكنولوجيات عالية المردود تم الحصول عليها من خلال البحث العلمي، فكانت النتائج مشجعة. وفي عام ٢٠١٠، تم نشر ٥٢٠٢٣ مرشداً زراعياً استفادت من خدماتهم ٥,٠٩ ملايين أسرة معيشية. وفي عام ٢٠١١، استفادت من هذا البرنامج ٩,٠٤ ملايين أسرة معيشية. وفي عام ٢٠١١ بلغ عدد الأشخاص الذين تمكنوا من المشاركة في برنامج شبكات الأمان الإنتاجية ٣٠٥ ٧٧٤٨ أشخاص، فيما رُفعت أسماء ١,٨ مليون مستفيد من برامج الاكتفاء الذاتي من الغذاء من قوائم برنامج بناء أصول الأسر المعيشية. (التوصيتان ٧١ و ٧٤)

٤١- وشهد الاقتصاد نمواً قوياً وواسع النطاق خلال العقد الماضي نتجت عنه اتجاهات إيجابية حدثت من الفقر، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وتراجعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في إثيوبيا من ٣٨,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٧,٨ في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وزادت النفقات الإنمائية المخصصة للحد من الفقر من ٤٧,٣ مليار في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٨٧,٦ مليار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ أي ما يشكل حوالي ٧٠,٤ في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي. وتعكس الزيادة في الإنفاق على تنمية القطاعات المفيدة للفقراء التزام إثيوبيا باستتصال الفقر على وجه الإجمال. وزاد دخل

الفرد من ٣٧٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٥١٣ دولاراً عام ٢٠١١/٢٠١٢. واستُخدمت برامج التنمية المتكاملة وبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر كأداة لمكافحة البطالة في المدن والمراكز الحضرية. وتمكنت الحكومة من توليد فرص عمل لـ ٣٦٧ ٦٨١ باحثاً عن عمل في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٢/٢٠١٣. وبين الوظائف هذه، يبلغ عدد الوظائف الدائمة ٨٢١ ٥٥٦ وظيفة والوظائف المؤقتة ١٢٤ ٥٤٦ وظيفة. وأدت المشاريع الواسعة النطاق التي نفذتها الحكومة إلى إيجاد وظائف لـ ٢٥٤ ٢٨٣ شخصاً. وفي الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ بلغت نسبة السكان الحضريين الناشطين اقتصادياً، ٦٠,٣ في المائة وزادت هذه النسبة إلى ٦٢,٥ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وأسهمت التدابير المتخذة في المناطق الحضرية في تقليص معدلات البطالة في المناطق الحضرية من ١٨ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ١٧,٥ في المائة عام ٢٠١١ بينما تراجعت نسبة البطالة بين الشباب من ٢٣,٧ إلى ٢٣,٣ في المائة في الفترة نفسها. (التوصية ٦٧)

٤٢- ولبناء القدرات في مجالات التعليم والهيكل الأساسية والصحة والإسكان والزراعة وضمان الأمن الغذائي، طلبت الحكومة الحصول على مساعدة تقنية من المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، تستحق المساعدة التقنية التي قدمتها المؤسسات المالية كالبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك العربي الثناء. (التوصية ٧٠)

٤٣- ومن أجل الربط بين العاصمة والولايات الإقليمية ومختلف المناطق الإدارية، تم مد شبكة طرقات يبلغ طولها ٣٩٧ ٧ كيلو متراً في العامين ٢٠١١/٢٠١٠ و٢٠١٢/٢٠١١. وبذلك، يكون طول شبكات الطرقات الاتحادية والإقليمية قد زاد من ٧٩٣ ٤٨ كيلومتراً عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٩٠ ٥٦ كيلومتراً عام ٢٠١١/٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، زاد طول شبكات الطرقات الصالحة في جميع الأحوال الجوية على صعيد الدوائر من ٨٤٥ كيلومتراً عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢١٩ ١٠ كيلومتراً عام ٢٠١١/٢٠١٢. وقُلص متوسط الوقت اللازم للوصول إلى طريق صالحة في جميع الأحوال الجوية من ٣,٥ ساعات عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢,٩ ساعات عام ٢٠١١/٢٠١٢.

٤٤- وتمشياً مع خطة النمو والتحول، حافظت إثيوبيا على مستوى مرتفع من التعاون مع المجتمع الدولي. ويوجد حالياً أكثر من ٧٣ مشروعاً تعاونياً مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية تهدف إلى الحد من الفقر وتُقدَّر قيمتها بأكثر من ٨,٤٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتوقع الحكومة المحافظة على هذا المستوى من التعاون مع المجتمع الدولي لتدعيم جهودها الرامية إلى مواصلة الحد من الفقر على نحو مستدام. (التوصية ٧٥)

وثمة شراكات ببناء أيضاً بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في مجال المساعدة الغذائية والطبية، بما في ذلك الأمم المتحدة. (التوصية ٧٢)

الأمن الغذائي

٤٥ - نفذت إثيوبيا سياسات وبرامج حيوية بالنسبة للقطاع الزراعي. وأدى إدماج آليات الوقاية من الكوارث والتأهب لها إلى النجاح في ضمان الأمن الغذائي لـ ٧٦,٢ مليون شخص. وزادت مساحة المناطق المزروعة بالمحاصيل الرئيسية من ١٣,١٦ مليون هكتار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٣,٦٩ مليون هكتار عام ٢٠١٢/٢٠١١. وزاد إنتاج المحاصيل الرئيسية من ٢٠٢,٤٦ مليون قنطار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٣٢,٤٤ مليون قنطار عام ٢٠١٢/٢٠١١. وزاد متوسط إنتاجية المحاصيل الرئيسية من ١٥,٣٨ قنطاراً لكل هكتار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٧ قنطاراً لكل هكتار عام ٢٠١٢/٢٠١١. وتمكنت الحكومة، بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، من تحسين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، بما في ذلك تعزيز برنامج الدعم الرامي إلى الحد من الكوارث الموجود أصلاً. ويهدف البرنامج الوطني الخمسي الشامل المتعلق بإدارة خطر الكوارث إلى الحد من مخاطر وآثار الكوارث عن طريق وضع نظام شامل ومتكامل لإدارة خطر الكوارث. (التوصيتان ٦٩ و٧٣)

إمدادات مياه الشرب وحفظ الأرض والموارد المائية

٤٦ - حققت إثيوبيا تقدماً كبيراً في إدماج مبدأ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الإنمائية للبلد. ومن أجل تطوير الأرض والموارد المائية، شرعت الحكومة في أنشطة إدارة الأحواض المائية، وفي برامج لحماية البيئة وإعادة تأهيلها، تهدف إلى تعزيز الموارد المائية للبلد وحفظ هذه الموارد من التلوث. وبالإضافة إلى ذلك، أمضى الفلاحون، طوعاً، ٤٠ إلى ٥٠ يوم عمل في المتوسط على برنامج حفظ التربة والمياه عام ٢٠١٢/٢٠١١، وقد شمل البرنامج حوالي ٨,٥ ملايين هكتار من الأراضي في جميع أنحاء البلد. (التوصية ٦٩)

٤٧ - ومن أجل تحسين فرص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، اتخذت الحكومة عدة تدابير لزيادة التغطية بالإمداد بالمياه على الصعيد الوطني من ٥٢,١٢ في المائة عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٦٨,٤ في المائة عام ٢٠١٣/٢٠١٢. وفي الفترة نفسها، زادت التغطية بإمدادات المياه في المناطق الريفية والحضرية من ٤٨,٨٥ إلى ٦٦,٥ ومن ٧٤,٦٤ إلى ٨١,٣ على التوالي. وخلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١١، نُفِّذ حوالي ٥٠ ٧٥٠ مشروع إمداد بالمياه في المناطق الريفية و١٢٨ مشروع إمداد بالمياه في المناطق الحضرية. وزُودت حوالي ٤٠٩ ٩ مدارس و٥٦٥ ٤ مؤسسة صحية بإمدادات المياه المأمونة. (التوصية ٧١)

التعليم

٤٨ - أعطت الحكومة أولوية قصوى للحق في التعليم وخصصت موارد متزايدة لهذا القطاع من أجل أعمال هذا الحق. ويتمثل التوجه الاستراتيجي الأولي للقطاع التعليمي في ضمان الإنصاف في الحصول على تعليم جيد على جميع المستويات. والتعليم الابتدائي مجاني لجميع المواطنين، ويشجّع جميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي على الالتحاق بالمدرسة.

وفي عام ٢٠١١، وُفّر التعليم الابتدائي بأكثر من ٢٥ لغة محلية. وفي بداية التسعينات، لم يتجاوز إجمالي معدل الالتحاق بالمدرسة ٣٢ في المائة. وزادت هذه النسبة إلى ٩٦,٤ في المائة بحلول عام ٢٠١١/٢٠١٠. وزاد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية من ١٥,٨ مليون عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٦,٧ مليون عام ٢٠١١/٢٠١٠ ومن ثم إلى ١٧ مليون عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويرهن هذا التقدم في التعليم أن بذل الحكومة لجهود مستدامة من أجل الحد من الفقر، وتعزيز نظام التعليم العام على نحو منصف، وتوفير الموارد الكافية، له وتحسين الخدمات التعليمية المقدمة، يمكن أن يزيد نسبة الالتحاق بالمدارس زيادة كبيرة. (التوصيات ٨١ و ٨٣ و ٨٦)

٤٩- وعززت الحكومة فرص الالتحاق بالمدارس الثانوية من خلال بناء مدارس جديدة وتجهيزها بالمدخلات اللازمة في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وزاد عدد المدارس الابتدائية من ٢٦ ٩٥١ مدرسة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٤٨٢ ٢٩ مدرسة عام ٢٠١٢/٢٠١١، بينما زاد عدد المدارس الثانوية من ١ ٥١٧ مدرسة عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ١ ٧١١ مدرسة عام ٢٠١٢/٢٠١١. (التوصية ٨٦) علاوة على ذلك، استحدثت الحكومة التعليم التقني والمهني الذي يؤدي دوراً حيوياً في تأهيل المهارات المتوسطة المستوى وفي تلبية طلب مختلف الصناعات على هذه المهارات، كما يدعم انتشار المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في البلد. وفي عامي ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠، كان عدد المتدربين في برامج التعليم التقني والمهني ٤٢٠ ٣٥٣ و ٣٤٧ ٣٧١ متدرباً على التوالي. وزاد عدد طلاب الجامعات من غير طلاب الدراسات العليا من ٣٨٧ ٤٢٠ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٨٧١ ٤٩١ عام ٢٠١٢/٢٠١١.

٥٠- ولتحسين معدل إلمام الفتيات والنساء بالقراءة، تنفذ الحكومة برامج تشمل التعليم غير الرسمي وتعليم الكبار. وفي عام ٢٠١٢/٢٠١١، بلغ عدد المشاركين في برنامج التعليم الوظيفي للكبار ٢,١ مليون شخص (١,٣ مليون من الذكور، و ٨١٠ ٠٠٠ من الإناث). وتحقق إثيوبيا تقدماً في معالجة مسألة التفاوت بين الجنسين على جميع مستويات نظامها التعليمي. فقد استمر تراجع مستويات التفاوت بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية مع مرور السنوات، ووصلت النسبة إلى ٠,٩٣ و ٠,٧٩ على التوالي عام ٢٠١١. وتحسن مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الجامعي من ٠,٢٢ عام ١٩٩١ إلى ٠,٣٦ عام ٢٠١٠؛ بل إن هذا المؤشر أقل في مرحلة الدراسات العليا ويبلغ ٠,١. ونفذت الحكومة برنامج إجراءات إيجابية فخفت من شروط دخول الإناث إلى مؤسسات التعليم العالي في كل المجالات الدراسية. وتخصص هذه المؤسسات حصة للفتيات تبلغ ٣٠ في المائة، مما أدى إلى زيادة في نسبة الفتيات من ٢٤ في المائة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٥,٦ في المائة عام ٢٠١١/٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، وفرت الحكومة صفوفاً لإعطاء دروس خصوصية لمجموعات صغيرة وتدريبات على مهارات حياتية، كما قدمت إعانات مالية للطلاب المحتاجين لهذا النوع من الدعم. واعتمدت أيضاً إجراءات إيجابية فيما يخص الطلاب ذوي الإعاقة وطلاب الأقاليم الناشئة. (التوصيات ٢٢ و ٢٤ و ٨٢ و ٨٥)

٥١- إن تحسين وضمان نوعية وفعالية التعليم على جميع المستويات جزء من الأولويات الرئيسية لبرنامج تطوير قطاع التعليم. وقد بدأت الحكومة بالفعل تنفيذ برنامج استراتيجي شامل لتحسين نوعية التعليم العام يشمل ستة برامج هي: برنامج تنمية قدرات المعلمين، والمواءمة مع برامج تقييم الطلاب والامتحانات، وبرنامج الأخلاقيات، وبرنامج التنظيم والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنسيق البرامج والرصد والتقييم، بهدف تطوير النظام التعليمي للبلد. (التوصيتان ٨٤ و ٨٧)

الصحة

٥٢- تحقق تقدم كبير في مجال تقديم الخدمات الصحية في إثيوبيا خلال العقد الماضي. وركزت جهود تعبئة المجتمعات المحلية الرامية إلى تقديم حزمة الإرشاد الصحي على مجموعات النساء بشكل أساسي. وكجزء من مبادرة تخصيص مرشدين صحيين لكل بلدة ريفية، نُشر ما مجموعه ٦٠٤ ٣٤ مرشدين صحيين في جميع أنحاء البلد عام ٢٠١١/٢٠١٢. ويهدف تعزيز تنفيذ برنامج الإرشاد الصحي، أنشئ "جيش التنمية الصحية"، المؤلف من النساء أساساً، للعمل إلى جانب المرشدين الصحيين. ويقوم المرشدون الصحيون بتدريب هؤلاء المتطوعين من المجتمع المحلي بهدف التركيز على إحداث تغيير في السلوكيات المحلية. ووصلت نسبة التغطية في مجالات خدمات الرعاية الصحية الأساسية ٩٦ في المائة عام ٢٠١١/٢٠١٠. وزادت نسبة تغطية اللقاح الخماسي والتحصين التام للرضع من ٨٢ في المائة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٨٤,٧ في المائة عام ٢٠١١/٢٠١٠ ومن ٧٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٧٤,٥ في المائة عام ٢٠١١/٢٠١٠ على التوالي. (التوصية ٧٧)

٥٣- ووضعت الحكومة استراتيجيات ومجموعات برامج وخطط عمل مختلفة تساعد في ضمان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيض معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية. وزادت نسبة الرعاية المقدمة للأمهات ما قبل الولادة من ٣١ في المائة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٩٧,٤ في المائة عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وزادت الخدمات المقدمة إلى الأمهات ما بعد الولادة من ٣٤ في المائة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٥٠,٥ في المائة عام ٢٠١٢/٢٠١٣، كما زادت النسبة المئوية للولادات التي تمت على يد موظفين صحيين مؤهلين من ١٥,٧ في المائة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٣,١ في المائة عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، وُزعت ٨١٢ سيارة إسعاف على جميع المناطق، وخصصت الحكومة أيضاً أكثر من ٦٨١ مليون بر لشراء وتوزيع عقاقير منع الحمل والمعدات الطبية. (التوصية ٧٦)

٥٤- وشهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً مطرداً من ٢١١ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ٨٨ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ٢٠١٠. كما تراجع معدل وفيات الرضع من ٩٧ لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٥٩ لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ٢٠١٠/٢٠١١. ولتحسين الخدمات الصحية للأطفال، بُذلت أيضاً جهود كبيرة تمثلت في زيادة تغطية اللقاح الخماسي ولقاح الحصبة. (التوصية ٧٦)

٥٥- وأجرت الحكومة إصلاحات عام ٢٠٠٩ للتصدي لانتشار الأمراض الخطيرة على الصحة العامة، كما عاجلت الشواغل المتعلقة باحتمال انتشار الأوبئة وبأية كوارث أياً كان سببها؛ وأنشأت مركزاً أسمته "مركز إدارة حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة" على مستوى الاتحاد والإقليم والمنطقة والدائرة. وساعدت هذه المراكز في مكافحة تفشي الأوبئة والحد من انتشار الأمراض الخطيرة في مختلف أنحاء البلاد. (التوصية ٧٧)

٥٦- وأقرت الحكومة الخطة السادسة لتنمية القطاع الصحي التي تغطي الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥، وترتكز على الوقاية والتخفيف من حدة المشاكل الصحية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وأمراض الإسهال، والأمراض الشائعة بين الأطفال والأمهات. ولوحظ التوسع في الخدمات الشاملة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال اعتماد اللامركزية وتحويل المهام إلى الموظفين الصحيين الأقل تخصصاً. ويوجد حالياً ٩٩٧ ٢ مرفقاً صحياً يقدم خدمات الاختبارات والمشورة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، و١ ٩٠١ مرفقاً صحياً للوقاية من انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل، و٨٦٧ مرفقاً للعلاج بمضادات لفيروسات النسخ العكسي. وفي عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، بلغ عدد المراكز الصحية ١٩٢ ١٤ مركزاً ثم زاد عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ١٥ ٠٩٥ مركزاً، ووصل في عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ١٥ ٦٦٨ مركزاً. وُبنِي ما مجموعه ٤٧٦ ١ مركزاً صحياً خلال السنتين الأوليين لتنفيذ خطة النمو والتحول. (التوصية ٧٨)

٥٧- وبذلت جهوداً للتغلب على التحدي الذي يفرضه مرض الملاريا. ففي عام ٢٠١١/٢٠١٢، وُزِع ما مجموعه ٦,٦ مليون ناموسية و٩٥٧ ١٠٠ كيلوغرام من مادة دلتامترين الكيميائية وجرى رش ٤,٤ مليون منزل. وعقدت الحكومة شراكات في هذا الجهد مع بلدان ومنظمات دولية مختلفة. إذ اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية على إطار شراكة لمدة خمس سنوات من خلال خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، وهو إطار استراتيجي مشترك لخمس سنوات يتماشى مع أهداف الخطة الرابعة لتنمية القطاع الصحي في إثيوبيا والخطة الاستراتيجية لتعزيز تدابير التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتعددة القطاعات في إثيوبيا للفترة ٢٠١٠/٢٠١٤. (التوصية ٨٠)

٥٨- واستمرت الحكومة في التركيز على استخدام الآليات المالية في تحسين الحصول على الرعاية الصحية في البلد وتحسين نوعيتها، وذلك لفترة عقدين تقريباً. وقامت وزارة الصحة الاتحادية بوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لتمويل الرعاية الصحية التي تركز على أهمية التنسيق القوي والمواءمة بين الشركاء الإنمائيين والحكومة. وحققت وزارة الصحة الاتحادية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإنمائيين، تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدف وضع "خطة موحدة وميزانية موحدة وتقرير موحدة". وبناءً على ذلك، زاد حجم الأموال المجمعة لإعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية للألفية من ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١١٠,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣/٢٠١٤. (التوصية ٧٩)

المجموعات المحتاجة إلى حماية خاصة

النساء

٥٩- مُنحت حماية المرأة والطفل الأولوية على صعيدي الاتحاد والولاية الإقليمية. إذ وضعت إثيوبيا استراتيجيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات. وشملت خطة النمو والتحول وخطة التنمية القطاعية المتعلقة بالمرأة والطفل أولويات في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها في العملية السياسية وعملية صنع القرار. وتركز هذه الخطة على تحسين الوضع الصحي للمرأة، وحماية النساء والفتيات من المواقف التمييزية، والممارسات التقليدية الضارة والعنف؛ وتحسين نوعية حياة النساء والفتيات من خلال الالتزام والمشاركة الفعلين في حماية البيئة وإدارتها. وقد جددت جميع المؤسسات الحكومية هيكلها بإنشاء إدارات تركز على شؤون المرأة. وأنشأت الحكومة وزارة شؤون المرأة والطفولة والشباب لإدارة شؤون المرأة ضمن الوزارات التنفيذية في الحكومة. (التوصية ٢٣)

تمكين المرأة

٦٠- واصلت الحكومة مراعاة القضايا الجنسانية في مختلف السياسات الوطنية: السياسات الصحية والتعليمية والتدريبية، والسياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، والسكان، وغير ذلك من السياسات القطاعية. وعلاوة على ذلك، يهدف اعتماد خطة العمل الوطنية المتصلة بالمساواة بين الجنسين والتنمية إلى مكافحة التمييز وضمان مراعاة المنظور الجنساني مراعاة تامة وإدماجه في الخطط السنوية لجميع القطاعات. (التوصيتان ١٩ و ٢٣)

التمكين الاقتصادي

٦١- اعتمدت الحكومة استراتيجية النمو والتحول (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٤/٢٠١٥) التي تركز على المرأة، والتوجيه الوطني الشامل للجنسين بهدف تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة. وشجعت الحكومة تطوير ريادة المرأة للأعمال من خلال تيسير الوصول إلى الائتمانات والأسواق. كما شجعت الحكومة مجموعة تدابير التطوير والتغيير للمرأة، وإيجاد الوظائف عبر التمويل البالغ الصغر. وفي عام ٢٠١٠/٢٠١١، تحول أكثر من ١٠١ مشروع تجاري بالغ الصغر وصغير النطاق تملكه وتديره النساء إلى مؤسسات متوسطة الحجم. وتوفرت خدمات الائتمان والتوفير لأكثر من نصف مليون امرأة عام ٢٠١٠/٢٠١١. وأُتيح للمرأة إمكانية الوصول إلى الأراضي والاتحادات الائتمانية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١، بلغ عدد النساء المستفيدات من مشاريع التمويل البالغ الصغر ٥٤٦ ٠٧٢ امرأة فيما خصصت نسبة ٥٠ في المائة من فرص العمل للنساء. ووصلت نسبة امتلاك النساء للأراضي إلى ٢٨ في المائة من مجموع ملاك الأراضي الريفيين، فيما بلغت حصة النساء من السكن العمومي ٣٠ في المائة. (التوصية ٣٨)

المشاركة السياسية

٦٢- زادت نسبة المشاركة السياسية للمرأة في إثيوبيا زيادة كبيرة. ففي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة النساء المرشحات ٧ في المائة ونسبة النساء اللاتي صوتن في الانتخابات ٤٧,٨ في المائة. وتنبأ النساء حالياً ١٩ في المائة من مناصب الجهاز التنفيذي على الصعيد الاتحادي. وكان عدد النساء المنتخبات لمجلس نواب الشعب في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٥ قرابة ٤٢ امرأة (٧,٧ في المائة). وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥، زاد عدد المقاعد التي تحتلها النساء زيادةً كبيرة إذ وصل إلى ١١٧ مقعداً (٢٢ في المائة) في مجلس نواب الشعب و ٢١ مقعداً (١٨,٧٥ في المائة) في مجلس الاتحاد. وتبلغ نسبة النساء في مجلس نواب الشعب حالياً ٢٧,٩ في المائة فيما تبلغ نسبتهن في السلطة التنفيذية ١٦,٥ في المائة. (التوصيتان ٢٠ و ٢٤)

التمكين الاجتماعي

٦٣- أنشئت جمعيات تركز على قضايا النساء، بما في ذلك اللجان الدائمة لشؤون النساء في مجلس نواب الشعب، وجمعيات مماثلة في الولايات الإقليمية والمقاطعات والبلدات لتحسين الوضع الاجتماعي للنساء وضمان مشاركتهن في هياكل صنع القرار. وتهدف هذه الجمعيات إلى مساعدة النساء في التصدي للتحديات اليومية كالعنف المنزلي، واستخدام موانع الحمل، ومساعدتهن في المناقشات المتعلقة بهذه التحديات. كما توفر لهن التدريب على كيفية حل المشاكل بأنفسهن. (التوصية ٢٠)

التدابير المتخذة للقضاء على أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة والأطفال

٦٤- سعياً للتوعية بالتوصيات المقدمة في التقرير، نشرت الحكومة الوثائق ذات الصلة في جميع الأقاليم، بما في ذلك المراجعة الوطنية للحالة الجنسانية والتحليل الجنساني، والتحليل الجنساني، والمبادئ التوجيهية للمراجعة الجنسانية، والنسخة الرسمية للمراجعة الجنسانية. (التوصيتان ١٩ و ٢٦)

٦٥- وأطلقت الحكومة حملات توعية وتعبئة تتعلق بالحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة وتحليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد نُظمت هذه الحملات خلال مناسبات وطنية تركز على الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبدني والنفسي للعنف ضد المرأة والعنف الجنساني. وأجرى الزعماء الدينيون أيضاً مناقشات عامة لمنع العنف ضد المرأة. وأجري تقييم وطني على الصعيد القطري لمعرفة مدى انتشار العنف، وساعدت نتيجة هذا التقييم في وضع البرامج والاستراتيجيات والتدابير الملائمة التي يتعين اتخاذها. (التوصيات ٢٥ و ٢٩ و ٣٠)

٦٦- وعُقدت أيضاً حلقات عمل لبناء قدرات الهيئات القضائية فيما يتعلق بالعنف الجنساني، بهدف ضمان اتخاذ تدابير ملائمة. وأعد دليل خاص وشكل فريق خاص لمتابعة التحقيق في جرائم العنف الجنسي وملاحقة مرتكبيها. وعلاوة على ذلك، عُين نائب عام من كل أربعة نواب عامين في كل مكتب من مكاتب الادعاء العام مدعياً خاصاً يعالج حصراً

القضايا المتصلة بالعنف ضد المرأة والعنف الجنساني. (التوصية ٣٤) وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مركز أزمات لضحايا العنف الجنسي في عام ٢٠١٢، في أديس أبابا، حيث تُقدّم لضحايا العنف الجنسي ثلاثة أنواع من الخدمات: بدنية ونفسية وقانونية، فضلاً عن خدمات المساعدة المجانية. وبلاستناد إلى هذا الأساس المرجعي، ثمة خطة لفتح مراكز ماثلة في مختلف أنحاء البلد حيثما تقتضي الضرورة. (التوصية ٣١)

٦٧- واعتمدت الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة عام ٢٠١٢ ووُزعت على الولايات الإقليمية وإدارات المدن. وشُكلت هيئة تنسيق وطنية من المكاتب الحكومية للتعاون في مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة. وسنت الحكومة المبادئ التوجيهية المُنقّحة لإصدار الأحكام، التي تتضمن تدابير محددة لدعم حقوق المرأة وكبح العنف ضدها. وتعمل الحكومة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد النسائي الإثيوبي، لضمان اتخاذ التدابير الملائمة بحق مرتكبي العنف الجنساني. (التوصيات ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

٦٨- وأنشأت وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة والطفولة والشباب، بالتعاون مع اليونيسيف، مركزاً للتحقيق في حالات العنف ضد الأطفال ومقاضاة مرتكبيه، وذلك في محكمة الدرجة الأولى بأديس أبابا. وتقدم الوزارتان المشورة النفسية والقانونية للضحايا قبل ظهورهم أمام المحكمة. وتنفذ مشاريع تهدف إلى منع هذا العنف وإعادة تأهيل ضحاياه في عواصم الولايات الإقليمية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية لمساعدة وإعادة تأهيل ضحايا العنف الجنسي واستغلال الأطفال في العمل. وأنشأت الحكومة مركزاً لرعاية الطفل يقدم خدمات نفسية وطبية لضحايا العنف الجنسي. وأنشئت وحدات لحماية الطفل في كل من أديس أبابا ودير داوا وأداما وديسي وأواسا وميكيلي وغوندير بهدف مكافحة العنف ضد الأطفال. (التوصية ٣١)

٦٩- وأنشئت هيئة تنسيق وطنية تتشكل من هيئات إدارية قانونية للعمل مع المجتمع المحلي على موضوع العنف ضد الأطفال وآثاره والنظام القانوني الخاص به. وأُتخذت تدابير مختلفة لجعل التحقيق مع المخالفين ومقاضاتهم فعالين للغاية. ويجري إنشاء دوائر قضائية مراعية للضحايا في كل من أديس أبابا وأداما وأواسا. كما يجري إنشاء عدد من مكاتب قضاء الأحداث في المحاكم الإقليمية والاتحادية لتقديم خدمات مساعدة قانونية مجانية وخدمات نفسية للضحايا. وثمة مراكز لقضاء الأطفال ومراكز لإعادة تأهيلهم تعمل حالياً. وقد ساعدت هذه الأنشطة في الحد من العنف ضد الأطفال. (التوصيات ٤١ (ألف) و ٤٤ و ٤٥)

التدابير المتخذة لاستئصال الممارسات التقليدية الضارة

٧٠- يعاقب القانون الجنائي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاختطاف والزواج المبكر وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة. وقد أنشأت الحكومة منتدى يتألف من وزارة العدل والشرطة والمحاكم لمعالجة الممارسات التقليدية الضارة والعنف الجنسي.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٧١- خصص مجلس نواب الشعب ميزانية مستقلة لوزارة شؤون المرأة والطفولة والشباب لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. واعتمدت استراتيجية و خطة عمل وطنيتان للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة وعلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعممتا على الولايات الإقليمية وإدارات المدن. (التوصيتان ٢٧ و ٣٢)

٧٢- ووضعت الحكومة برامج لنشر المعلومات وتقاسم الخبرات بين الولايات الإقليمية لتمكينها من الاستفادة من تجارب بعضها البعض. واستفاد موظفو إنفاذ القانون والقضاة أيضاً من هذه الأنشطة. (التوصية ٢٨)

٧٣- وأدت المناقشات العامة ووسائل الإعلام دوراً كبيراً في مكافحة الممارسات التقليدية الضارة عموماً وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث على وجه الخصوص. وُثب عدد من البرامج التلفزيونية والإذاعية عما يخلفه تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من أضرار نفسية واجتماعية وبدنية، ونُظمت حملة وطنية عن الممارسات التقليدية الضارة بمناسبة اليوم الدولي لعدم التسامح مطلقاً إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واليوم الدولي للطفل مما ساعد في هذه الجهود. (التوصية ٣٣)

الزواج المبكر

٧٤- اتخذت الحكومة تدابير لحماية حقوق النساء والفتيات من خلال تنفيذ القوانين المتعلقة بالسن الدنيا للزواج، بغض النظر عما إذا كان الزواج مدبراً أو قسرياً أو طوعياً. ويقضي قانون الأسرة الاتحادي المنقح بأن السن الدنيا للزواج هي الثامنة عشرة. (التوصية ٢١)

٧٥- ويقضي القانون الجنائي المنقح بالسجن لفترة تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات لكل من ينتهك القواعد المتعلقة بالسن الدنيا للزواج. وقد أنشئت لجنة وطنية تُعنى بالقضاء على الممارسات التقليدية الضارة، وتقوم هذه اللجنة بتنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على الزواج القسري والزواج المدبر والزواج المبكر. ويجري حالياً تنفيذ مشروع لفائدة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الأطفال والكبار يهدف إلى القضاء على الزواج المبكر، وذلك في ولاية أمهرة الإقليمية التي تسجل أكبر معدل انتشار لحالات الزواج المبكر. ويجري تنفيذ أنشطة توعوية وتنظيم مناقشات مجتمعية تتعلق بالإجراءات التي من شأنها أن تدعم وتعزز رفاه الفتيات. وُثب برامج تلفزيونية وإذاعية عن الآثار السلبية للزواج المبكر والقسري. (التوصية ٣٩)

التدابير المتخذة لمكافحة الاتجار بالنساء

٧٦- تركز الحكومة تركيزاً كبيراً على مكافحة الاتجار بالنساء. وقد أنشأت الحكومة، في حزيران/يونيه ٢٠١١، مجلساً وطنياً لمكافحة الاتجار بالأشخاص، برئاسة نائب رئيس الوزراء. ويتكون المجلس من مسؤولين حكوميين كبار وزعماء دينيين وشخصيات بارزة من مختلف المؤسسات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني. وأنشأت الولايات الإقليمية أيضاً مجالس على

صعيد الإقليم والمقاطعة والبلدة. وكُلفت هذه المجالس بمهمة مكافحة الاتجار بالبشر في جميع أشكاله. وأنشأ المجلس فرقة عمل وطنية مهمتها تعبئة الجمهور في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ومقاضاة المتجرين بهم. وعُقدت سلسلة من المناقشات العامة عن آثار الاتجار بالبشر، خصوصاً الاتجار بالنساء والأطفال. وأنشئت مراكز لمكافحة الاتجار بالبشر في كل من أمهرة وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية وبعض أنحاء أديس أبابا. وتنفذ الحكومة خطة عمل، بالتعاون مع بلدان مجاورة، تتعلق بالتدابير التي يتعين اتخاذها للحد من الهجرة غير الشرعية ومكافحة الاتجار بالبشر. وأسست الحكومة أيضاً مراكز استقبال قريبة من المراكز الحدودية لاستقبال ضحايا الاتجار ومدّهم بالمشورة والإسعافات الأولية وغير ذلك من الخدمات وإعادة تم إلى أسرهم. (التوصية ٣٥)

٧٧- ووجهت لجنة الشرطة الاتحادية جهودها نحو تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة. وحُكم على بعض من ثبت جرمهم بالسجن لفترة تتراوح بين أعوام ٥ و ١٥ عاماً. وصدر المبدأ التوجيهي المُنح لإصدار أحكام المحكمة الاتحادية العليا رقم ٢٠١٣/٢ ليكون رادعاً ويضمن حماية حقوق النساء والأطفال ولتشديد الأحكام المتعلقة بمستوى ودرجة الجرائم المرتكبة بحق النساء. (التوصية ٣٦)

الأطفال

التمييز ضد الفتيات المستضعفات

٧٨- أنشأت الحكومة لجان حقوق الطفل على مستوى الاتحاد والإقليم والمنطقة. وهي تقدم الدعم الكافي لهذه اللجان لتمكينها من أداء واجباتها المتمثلة في الإشراف على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٧٩- ويمثل رفاه الأطفال أحد مجالات الأولوية بالنسبة للحكومة. فهي ملتزمة بتحسين رفاه الأطفال وحماية حقوقهم، وقد اعتمدت خطة عمل وطنية لمكافحة أي شكل من أشكال التمييز ضد الأطفال. وأنشئت برلمانات الأطفال على مختلف المستويات. وتدعم الحكومة هذه البرلمانات لمساعدة الأطفال على النهوض بحقوقهم. (التوصيتان ١٩ و ٤١ (ب))

العنف ضد الأطفال

٨٠- تتخذ الحكومة إجراءات لمنع العنف ضد الأطفال واستغلال الأطفال في العمل. وتنفذ الحكومة السياسات والقوانين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الدفاع عن الأطفال. واعتمدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خطة عمل وطنية (٢٠١١-٢٠١٨) لمنع استغلال الأطفال في العمل، وسنت توجيهاً لتنفيذ إعلان العمل المتعلق بحماية حقوق الطفل ورفاهه. وشكلت أيضاً لجنة توجيهية مهمتها إعطاء التوجيهات والاستراتيجيات والتوصيات المتعلقة بالعنف الجنسي، وعمل الأطفال، وباستغلال الضحايا وإعادة تأهيلهم. (التوصيات ٣٠ و ٣١ و ٣٤ و ٤١)

٨١- وأنشأت الحكومة هيئة تنسيق وطنية مؤلفة من وزارة العدل، ووزارات معنية أخرى، ولجنة الشرطة الاتحادية، والمحاكم الاتحادية، ومؤسسة أمين المظالم، واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. وكُلفت هذه الهيئة بتنسيق أنشطة مختلف أصحاب المصلحة بغية مكافحة الاعتداءات الجنسية واستغلال الأطفال في العمل، وتوفير التدريب للمجتمع المحلي فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال والنظام القانوني الخاص به وآثاره. وأسهمت أنشطة الهيئة في تقليص حالات العنف ضد الأطفال. (التوصية ٣٢)

التدابير المتخذة لمكافحة الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي والإكراه على الدعارة

٨٢- يحظر الدستور جميع أشكال الاستعباد ويقضي القانون الجنائي المنقح بالسجن لفترة تتراوح بين ٥ سنوات و ٢٠ سنة وبغرامات مالية على كل من يثبت ضلوعه في الاتجار بالأطفال. وتنسق الحكومة أنشطتها مع شركاء آخرين لمساعدة المواطنين، خصوصاً النساء والأطفال ضحايا الاتجار. وتنفذ الحكومة أيضاً استراتيجية وطنية لمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم. وينظر مجلس نواب الشعب حالياً في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. (التوصية ٣٧ والتوصية العالقة ٧)

٨٣- وأجري تدريب لموظفي الأمن العاملين في مناطق المراكز الحدودية على مكافحة ومنع الاتجار بالأطفال. وكُلف أفراد الشرطة الاتحادية والإقليمية وكذلك المسؤولون الأمنيون بتقديم المتجرئين إلى العدالة. وقد وُضعت آلية مراقبة في خدمات النقل للتحقق مما إذا كان الأطفال المسافرون على وسائل النقل العام مصحوبين بأبائهم أو غيرهم من أولياء أمرهم. (التوصيات ٣٥ و ٣٦ و ٤٩)

٨٤- وشُكل فريق من المدعين الخاصين الذين يعملون على حالات العنف والاستغلال التي يتعرض لها الأطفال، وذلك على مستويات مختلفة. ووظف أخصائيو اجتماعيون للعمل مع النواب العاملين في إسداء المشورة النفسية لضحايا الاستغلال الجنسي. كما تقدم مجموعة من المحامين الذين يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع الشرطة خدمات مساعدة قانونية مجانية في القضايا المدنية لضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسيين الذين لا يستطيعون تحمل نفقات خدمات قضائية مناسبة. وأنشئت دوائر قضائية خاصة في المحاكم للبت دون تأخير في قضايا بيع الأطفال واستغلالهم. ووُزعت كتيبات عن كيفية مكافحة بيع الأطفال لأغراض الدعارة والعنف الجنسي على مختلف الأقاليم. وفي حالات عديدة، أصدرت المحاكم أحكاماً بالسجن تتراوح بين ٥ سنوات و ١٥ سنة بحق المجرمين الذين يثبت تورطهم في الاتجار بالأطفال. (التوصيات ٣٥ و ٣٦ و ٣٧)

التدابير المتخذة لمعالجة المشاكل المرتبطة بأطفال الشوارع

٨٥- تنفذ الحكومة، بالتعاون مع المجتمع المدني، برنامجاً لإعادة أطفال الشوارع إلى أسرهم وتزويدهم بالمهارات والتدريبات المهنية لتمكينهم من الاندماج مجدداً في المجتمع. وتعمل الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على الحيلولة دون مغادرة الأطفال لأسرهم والعيش في الشوارع. (التوصية ٤٠)

التدابير المتخذة لمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة

٨٦- وضعت لجان الشرطة الاتحادية والإقليمية ووزارة الدفاع الوطني قوانين تحدد الثامنة عشرة سناً دنياً للتجنيد، تماشياً مع المعايير الدولية. ولا يمكن تسجيل أي شخص لم يبلغ الثامنة عشرة في قوات الدفاع الوطني أو الشرطة. وينظر مجلس نواب الشعب حالياً في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. (التوصية ٤٢ والتوصية العالقة ٨)

حق الأطفال في الغذاء

٨٧- من أجل توفير تغذية متوازنة، اعتمدت الحكومة برنامج تغذية وطنياً منقحاً على مستوى المجتمع المحلي بهدف الحد من حجم مشكلة سوء التغذية. ويستهدف برنامج التغذية الوطني الأطفال الأكثر ضعفاً من بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، لا سيما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الستين. واعتمدت إثيوبيا أيضاً المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم بتحسين صحة وتغذية الرضع والأطفال الصغار. (التوصية ٦٨)

٨٨- وقُدِّمت خدمات تغذية على مستوى المجتمع المحلي في الكثير من الولايات الإقليمية. وُنظمت عمليات إشراف دورية لتقديم النصح للأمهات بشأن التغذية السليمة لأطفالهن. وجرى ربط موارد الولايات الإقليمية ببرنامج التغذية الوطني بهدف تنسيق الجهود واستخدام الموارد التقنية والمالية. ولهذا الغرض، أنشئت لجنة تقنية وطنية للتغذية تعمل بالتعاون مع اليونيسيف، والبنك الدولي، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة. وُنفذت متابعات دورية تهدف إلى تحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وتوزيع الأدوية كالفيتامين ألف وأقراص معالجة الطفيليات المعوية. ونتيجة لذلك، حصل ٣٤٥ ٩٦١ ١٠ طفلاً من أصل ٢١١ ٨٠١ ١١ طفلاً (٩٣ في المائة) تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٥٩ شهراً على مكملات غذائية تحتوي على فيتامين ألف عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وفي العام نفسه، حصل ٧ ٢٠٥ ٥٨٨ طفلاً من أصل ٧ ٨٤٣ ٥٢٠ طفلاً (٩٤ في المائة) تتراوح أعمارهم بين عامين وخمسة أعوام على أدوية معالجة الطفيليات المعوية. وفي العام نفسه، حصل ٣٥٢ ٢٩٠ طفلاً يعانون من حالات سوء تغذية حادة على خدمات صحية. ولمكافحة نقص المغذيات في الأطعمة، وُزعت زيوت الطبخ المدعمة بالفيتامينات وطحين القمح المدعم بفيتامين ألف والملح المضاف إليه اليود لفائدة الأطفال. (التوصية ٧٢)

وضع نظام موثوق لتسجيل الولادات

٨٩- يضمن الدستور للأطفال الحق في الاسم والجنسية. وتضطلع البلديات بمهمة تسجيل الأحوال المدنية كالولادة والزواج والوفاة. وقد وضعت الحكومة إطاراً لتسجيل الأحوال المدنية وبطاقات التعريف الوطنية في جميع أنحاء البلد.

٩٠- وتماشياً مع قانون الأسرة المنقح الذي يدعو إلى سن تشريعات عن السجل المدني، سن مجلس نواب الشعب القانون الجديد المستند إلى المبادئ التوجيهية المنهجية للأمم المتحدة وإلى معايير تسجيل الأحوال المدنية. وينص القانون الجديد على تسجيل الولادات الإلزامي في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ الولادة ما لم يكن هناك سبب وجيه للتأخير. (التوصية ٤٣)

العمال المهاجرون والمشردون داخلياً واللاجئون

٩١- تجري حالياً عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد وقعت الحكومة اتفاقات عمل ثنائية مع ثلاثة بلدان في الشرق الأوسط وهي تنوي أيضاً التوقيع على المزيد من الاتفاقات مع بقية بلدان المنطقة. كما تنوي تعيين ملحقين معينين بالعمال في بعض السفارات الإثيوبية في الخارج ينحصر اهتمامهم في شؤون المهاجرين من أجل تعزيز حماية حقوق المهاجرين. (التوصية ١)

٩٢- وإثيوبيا دولة موقعة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا. ونفذت الحكومة برنامجاً يتعلق بإدارة خطر الكوارث يقوم على الحد من المخاطر المتعددة للكوارث، وحالات الضعف تجاه الكوارث المحتملة، وآثار هذه الكوارث. ويركز برنامج إدارة خطر الكوارث على المجتمع المحلي ويحدد أدواراً تنظيمية واضحة على الصعيدين المجتمعي والوطني. وتقوم الحكومة حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على سياسة إدارة خطر الكوارث وعلى إطار استراتيجي للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والتأهب لها وللإنعاش المبكر وإعادة التأهيل. وسيبني هذا النظام قدرة المجتمعات المحلية على التأقلم وسيؤدي إلى تراجع كبير في الخسائر البشرية والخسائر التي تطال الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن الكوارث. وتبذل الحكومة وسعها أيضاً لضمان تنمية متوازنة في الأقاليم على أساس الإنصاف، من خلال تقديم الإعانات الاقتصادية وغيرها من آليات التمكين. (التوصيتان ٤١ (ج) و٨٨)

٩٣- وتستضيف إثيوبيا ٤٣٥ ٥٨١ لاجئاً من البلدان المجاورة و٢ ٥٥٦ لاجئاً من مختلف البلدان يعيشون في ١٨ مخيماً للاجئين. والحكومة ملتزمة بحماية حقوق اللاجئين وضمان معاملتهم إنسانياً. ويحمي إعلان اللاجئين رقم ٤٠٩ لعام ٢٠٠٤ حقوق اللاجئين وملتزمسي اللجوء بما يتسق مع الالتزامات الدولية للبلد. وأصدر جهاز المخابرات والأمن الوطني دليلاً وإجراءات مفصلة عن تقديم مختلف الخدمات التي تلي احتياجات اللاجئين وملتزمسي اللجوء. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة حماية اللاجئين وإعادة تأهيلهم لحماية حقوق اللاجئين وتيسير إجراءات استقبال اللاجئين وملتزمسي اللجوء على أساس طريقة التشغيل النموذجي. ونفذ برنامج عودة طوعية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (التوصية ٨٩)

- ٩٤- وتقوم الحكومة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، بتوزيع حصص غذائية شهرية في مخيمات اللاجئين. وتتعاون الحكومة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (تخصص ميزانية سنوية)، ومع المنظمات الدولية وشركاء آخرين لزيادة تعزيز حماية اللاجئين وضمان الدعم المالي والتقني لهم. (التوصية ٩٠)
- ٩٥- واضطلعت الحكومة أيضاً، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأصحاب مصلحة آخرين، بأنشطة لحماية حقوق النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك أنشطة التوعية. ووفرت إدارة شؤون اللاجئين والعائدين مصادر طاقة بديلة لإضاءة المخيمات للمساعدة في منع العنف ضد النساء. ووُضعت هياكل تنظيمية لتمكين اللاجئين من المشاركة في منع العنف الجنساني. وأُسست الشرطة المجتمعية من اللاجئين في جميع مخيمات اللاجئين البالغ عددها ١٨ مخيماً وذلك لحماية حقوق اللاجئين. ويعمل المرشدون الاجتماعيون في كل مخيم من هذه المخيمات على تثقيف الناجيات من هذا العنف والتشاور معهن كلما تمكنوا من تناول قضاياهن، وقد أُسست نوادٍ نسائية في كل مدرسة من مدارس اللاجئين، مما عزز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني.
- ٩٦- وأعدت الحكومة إجراءات تشغيل نموذجية لمنع العنف الجنسي وحماية الضحايا. وأسست في كل مخيم وكل منطقة وفي العاصمة فرق عمل مؤلفة من منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية مهمتها إجراء مناقشات شهرية للتحديات والحلول الممكنة. وتقدم الحكومة جميع أنواع الدعم لضحايا العنف في المخيمات، فيما تُفرض عقوبات ملائمة على الجناة. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة، في كل مرةٍ شعرت فيها أن سلامة الضحايا مهددة في المخيمات، بإنشاء دور آمنة مؤقتة في انتظار معالجة هذه القضايا معالجة ملائمة. (التوصية ٤١ ج))

التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان

تنقيف السلطات الأمنية وسلطات إنفاذ القانون

- ٩٧- اضطلعت الحكومة بطائفة واسعة من الجهود لتوعية المدعين العامين والشرطة ومديري السجون وأفراد الجيش بحقوق الإنسان. وأجرى مكتب المدعي العام سلسلة من التدريبات على حماية حقوق الإنسان الأساسية. ووُفر التدريب أيضاً للمدعين العامين وأفراد قوات الشرطة لتدريبهم على طريقة إجراء التحقيقات دون انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالمشتبهِ بهم. وأولي اهتمام خاص للتوعية بحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد استُخدمت وسائط إعلام مختلفة استخداماً فعالاً لهذا الغرض. وأدرجت الحكومة أيضاً التثقيف القانوني بحقوق الإنسان في المشاريع التي تتناول قضايا النساء والأطفال. (التوصية ٧)

٩٨- ونُظمت سلسلة من حملات التوعية حول الحقوق الدستورية للمواطنين ومستويات وإجراءات إيداع الشكاوى في حالة انتهاك الحقوق، وكذلك حول وظائف مؤسسة أمين المظالم وسلطاتها. ونُظمت تدريبات إضافية حول بناء القدرات لسلطات إنفاذ القانون، ورؤساء لجان فحص الشكاوى في مختلف المؤسسات الحكومية. وركزت التدريبات على الإدارة الرشيدة، وحدود الصلاحيات ووظائف المؤسسات، ومعالجة المظالم. وأشرك متطوعون في زيادة ترسيخ التوعية على مختلف مستويات المجتمع. (التوصية ٤٨)

حملات التوعية المتعلقة بحقوق الإنسان

٩٩- تصاغ قوانين البلد بمشاركة الشعب، وتُتخذ تدابير إضافية لزيادة تعزيز المشاركة الشعبية والتوعية بحقوق الإنسان. وقد وضعت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان آليةً لمشاركة المواطنين وللتوعية المتعلقة بحماية مختلف حقوق الإنسان. وأسهمت ترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى مختلف اللغات الوطنية في تعزيز الوعي بهذه الصكوك. (التوصية ٨)

التعاون مع المجتمع الدولي

١٠٠- تتعاون إثيوبيا مع المجتمع الدولي في ضمان حماية واحترام وإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، تعاونت إثيوبيا مع الوكالات الخاصة في تعزيز وصول الجميع إلى التعليم الابتدائي والثانوي. (التوصيات ١٢ و ١٣ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥)

١٠١- ونفذت إثيوبيا، بالتعاون مع مختلف المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومن بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف برامج عن حماية واحترام وإعمال الحق في الغذاء والصحة. ويسرت الحكومة دخول هذه المنظمات إلى البلد وهي تعمل معها حتى في المناطق التي تشهد نزاعات (التوصية ٧٢)

١٠٢- وحصلت إثيوبيا على مساعدة تقنية وإمائية من المجتمع الدولي. وجاءت هذه المساعدة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة العمل الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان منذ ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى هذه المنظمات الحكومية الدولية، حصلت أيضاً على مساعدة إمائية وتقنية من عددٍ من الشركاء من بينهم منظمات غير حكومية. (التوصيات ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥)

١٠٣- ووجهت إثيوبيا دعوة إلى المقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بجرية التعبير والوصول إلى المعلومات في أفريقيا، وترأست الاجتماع الذي عُقد في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيروبي، كينيا. وعلاوة على ذلك، زار مندوبو اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان مسؤولين كبار في لجنة حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات المعنية في كل من جنوب أفريقيا وألمانيا والنمسا والفلبين والأردن وبولندا وتقاسموا معهم الخبرات. (التوصيات ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ١٨)

١٠٤- وواصلت الحكومة حوارها مع الدول الأخرى بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان. وشاركت أيضاً في اجتماع مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات وقدمت شرحاً لموضوع حماية حقوق المرأة في إثيوبيا. وبالمثل، شاركت إثيوبيا في اعتماد اتفاقية كمبالا بشأن حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا. (التوصيات ١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧)

١٠٥- وعلاوة على ذلك، زار المقرر الخاص المعني بحرية التجمع وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية إثيوبيا في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٣ و٢٠١١ على التوالي. وعقد رؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة اجتماعهم السنوي في أديس أبابا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كما أجروا مناقشات مع مسؤولين كبار في الحكومة حول مساعي الحكومة لحماية حقوق الإنسان في البلد. (التوصيات ١٢ و١٣ و١٥ و١٧ و١٨)

١٠٦- وتقدمت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بطلب انضمام إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الدولية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأصبحت إثيوبيا أيضاً عضواً في المؤسسة الدولية لأمناء المظالم، والرابطة الأفريقية لأمناء المظالم والوسطاء. (التوصيتان ١٢ و١٣)

أفضل الممارسات

١٠٧- تهدف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضمان الإعمال التام للحقوق الأساسية والديمقراطية التي يكفلها الدستور وتكفلها معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها إثيوبيا. وسيتمكن ذلك البلد من الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان بطريقة منسقة وفعالة.

التحديات التي تواجه إثيوبيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٠٨- تشمل بعض التحديات التي تواجه البلد في هذا الصدد الفقر والعراقيل المرتبطة بالموارد، ونقص القدرات، وتأثيرات تغير المناخ. كما أن التنوع والتعقيد اللذين يميزان البلد يعيقان وضع استراتيجيات وبرامج موحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع الأقاليم.

الحاجة إلى المساعدة التقنية

١٠٩- من أجل المضي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو مستمر، تبحث إثيوبيا عن المساعدة التقنية في مجال تطوير قدرات موظفي المؤسسات الاتحادية والإقليمية ذات الصلة وفي تنفيذ ونشر صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها إثيوبيا.